

مفهوم الإحالة وموقعها من التماسك النصي.

Referral Concept and Location From Textual

لغويني بوقراف، أ.د. عرابي أحمد²

Boukourraf loughouini¹, Orabi Ahmad²

مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة.

جامعة ابن خلدون - تيارت/الجزائر.

IBN KHALDOUN UNIVERSITY OF TIARET- ALGERIA

Boukourraf.1986@gmail.com¹ Orabo14@hotmail.fr²

تاريخ النشر: 2021/12/25	تاريخ القبول: 2021/06/12	تاريخ الإرسال: 2020/11/08
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص البحث

الإحالة في النصوص تنطلق من الوحدة الاتساقية التي نادى بها علماء النص، فلا يمكن أن نتصور نصاً تغيب فيه العناصر الإحالية؛ فلا نطلق لفظة نص على متوالية جمل تخلو منها الألفاظ المحيلة وثقتقد فيها العناصر التي تجعله متماسك الأجزاء، منحدر المعاني كأنحدار الماء من سفاح الجبال. والإحالة لا تكتنفها ألفاظ داخل النص، فقط؛ وإنما تمتد إلى خارجه من مختلف المواقف التي تشاب الكائن البشري في حياته اليومية. ولا ريب أن الإحالة تؤدي إلى الاقتصاد اللغوي من حيث إنها تقلل الألفاظ وترسل معاني لا يدل معها اللفظ الكثير. الكلمات المفتاحية: إحالة؛ نص؛ تماسك؛ عناصر إحالية.

Abstract:

Referencing in texts is mainly based on the coherent unity. We do not refer to a sequence of sentences as a text without referencing elements, therefore a text requires referencing elements for coherence and consistency.

Referencing is not only embraced in the text, but it also extends beyond it from the various situations that the human being suffers from in his daily life. There is no doubt that referral leads to linguistic economy in that it reduces words and sends meanings.

Keywords: Referencing - Text - Coherence - Referencing elements.



* لغويني بوقراف، Boukourraf.1986@gmail.com

مقدمة:

نحت الدراسات المعاصرة منحى في تحليل الخطاب جعلها تستقصي الكثير من الأدوات الإجرائية التي تُساعد الباحث والمتلقي في إدراك دلالة النصّ والغوص في الكثير من معانيه، لذلك بات من الضروريّ التّوجه نحو "منهج تحليل النصّ" الذي يعدّ المنهج الأسلم في دراسة اللغة، حيث نستجلي الكثير من المفاهيم الكبرى التي تشارك في بناء النص، وهي غير خفية في بناء الصّرح الكلي له، وذلك كالمقام والسياق الداخلي والخارجي (الظروف المحيطة بالنص)، هذا من جهة.

أما من جهة ثانية فيسهل على الباحث إدراك المعاني المتشابكة داخل الزّمرة النصّية، والتي تتشكل في قوالب بنائية مُتساوّة لا يتم فهم آخرها إلا بفهم أولها، وهذا ما يجعلنا ندخل في ما يسمى "بالانساق والانسجام"، وهو مبحث شيق اعتنى به البحث اللساني الحديث.

والانساق هو المفهوم الذي تقوم عليه العلاقة البنائية في التركيب، فلا يمكن أن تتأني المعاني لدى المتلقي مثلما هي ماثلة لدى الكاتب، إلا إذا اتّسقت داخل زمرتها النصّية، ومن بين الذي يوجّد هذه المزيّة في النصّ: الإحالة.

وتكمن أهميّة هذه الأخيرة أنّها ظاهرة لغويّة نصّية قد كُثُر الكلام عنها في الدّراسات المعاصرة بوصفها جزءاً من ظاهرة أعمّ هي ظاهرة الرّبط، التي هي دون شكّ أحد أسبابه ومحدّداته، ولكن لم تأخذ هذه الظاهرة حظّها بالشّكل الذي كان ينبغي له أن يكون.

ولإيضاح الأسس الخاصّة التي تنبني عليها النّصوص لا بدّ من تدقيق الملاحظة، وإجراء فحص مستمرّ يقوم على الاستقراء التّام للكشف عن أنماط مثاليّة، وعدم الاكتفاء بالعلامات السّطحية التي تسير بالنّص في رتابة غير محببة .

ومن أبرز الأسباب التي تجعل النصّ متنسق المعاني، منسجم الدّلالات، إدراك البنية الإحاليّة في العبارات، والجمل، والكلمات، على السّواء، مع ما تعبّر عليه في العالم الخارجي من مسمّيات تحيل المتلقي بدلالة الدّال على المدلول، دون تشويش أو تيه داخل أطراف النصّ،... فانسجام النصّ ووحدته منوط بتشاكل عناصر الخطاب وفقاً للرّوابط التي تعمل على تعليق أجزاء الكلام بعضها ببعض، كما أنّها تمّدّ جسوراً لترتيب المعاني لدى المتلقي.

1/ مفهوم الإحالة : تتضمن الإحالة مفهومين:

1.1 المفهوم اللغوي : الإحالة مصدر الفعل (أحال) الذي يدلّ على التحوّل ونقل الشيء إلى شيء آخر، نقول أحلّت الكتاب عن مكانه أي: حوّلت الكتاب عن مكانه.

وفي تاج العروس أحال الشيء : تحوّل من حال إلى حال أو أحال الرجل: تحوّل من شيء إلى شيء¹، وفي القاموس المحيط حال الشيء وأحال : تحوّل²، وورد في المعجم الوسيط³ أحالت الدار أي: تغيّرت، وحال الشيء أو الرجل تغيّر من حال إلى حال وأحاله نقل الشيء إلى غيره. إذن: فأغلب المعاجم متفقة على معنى واحد للإحالة هو التّغير أو التّحول، والتّغير والتّحول معنيان ليسا ببعيدين عن المعنى الدلالي للإحالة التّصية؛ لأن الإحالة في العرف اللساني تدلّ على العلاقة القائمة بين معنى وآخر، أو بين تركيب وآخر... فاللفظ الخيل هو الذي يحيلنا على المعنى الدلالي لذات اللفظ، أو إلى ما أحال إليه (محيلة)، وهذا ما يدلّ على التّغير أو التّحول عن الجهة.

2.1/ المفهوم الاصطلاحي: لم يتفق على تعريف أكاديمي للإحالة سوى ما نجده مبثوثا في الكتب التي عنت باللسانيات التّصية، وهذا من محدّدات تقوم عليها هذه الأخيرة. وهناك من أعطى تعريفات تمتاز بالضبابية وعدم دلالة هذا التعريف على مسمّى الإحالة.

وعدم الاتّفاق على تعريف للإحالة راجع إلى :

أنّ الإحالة معنى قدّم ترعرع في نحو الجملة ليصير أكثر تعقيدا بمجيء نحو النص، وذلك ممّا أضفاه نحو النص من عناصر ومحدّدات تتمّ من خلالها الإحالة، باعتبارها أهم عنصر من العناصر الاتّساقية في النّصوص .

وهذا لا يمنعنا من أن نسوق مختلف التّحديدات التي خُصّصت بها الإحالة محاولين أن نجتمع بين هذه المحدّدات في تعريف مبسّط لها.

أشار روبرت دي بوجراند في تعريفه للإحالة بأنّها: «العلاقة بين العبارات من جهة، وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات»⁴. و يعرفها كلاماير بأنّها: « العلاقة القائمة بين عنصر لغوي يطلق عليه (عنصر الإحالة) وضماير يطلق عليها (صيغ الإحالة) »⁵. كما حدّدها تسيير بأنّها: ربط دلالي إضافي لا يطابقه أي ربط تركيب⁶، وبإحداث إسقاط بين التعريفات الثلاثة السابقة يمكن تحديد مفهوم الإحالة بأنّها: علاقة معنوية بين ألفاظ وأسماء معيّنة، وما تدلّ عليه من موجودات أو مسمّيات داخل النّصوص، أو خارجها، ولها محدّداتها التي تعرف بها؛ منها الضماير، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأدوات المقارنة ... إلخ).

وإن كان اقتصرنا في مفهوم الإحالة على ما جاء به الدارسون الغرب ذلك لأنّ الباحثين العرب لم يحددوا مفهومًا خاصًا يزيل الضبابية عن مصطلح الإحالة.

ولعلّ سعيد حسن بحيري قدّم مبررًا بعدم اقتراح مفهوم للإحالة لئلاّ نضع الدّارس في دوامة عدم استقرار المصطلح، وذهب إلى منطقيّة ما ذهب إليه من عاجل موضوع الإحالة من رجوعهم إلى مقولات اللغويين المتقدمين، حيث قال: «... اعتماد أصحاب هذا الاتجاه المتميز في معالجة ظاهرة الإحالة على مقولات اللغويين المتقدمين، وذلك أمر منطقيّ يقتضيه التّواصل المعرفي والاستمراريّة لإيضاح الأفكار الجزئية، وهو ما يبرر بل يحتم علينا الاعتماد على مقولات النحاة القدامى واستخلاص التّصورات القيّمة فينشأ ما يشبه التّواصل البحثي...»⁷. وهكذا يعتبر بحيري بضرورة الرجوع إلى الموروث اللغوي، باعتباره الكلّ الذي لا ينبغي الاستغناء عنه في إيضاح الجزء.

ومن الباحثين - كذلك - الذين تطرقوا لموضوع الإحالة الأزهر الزناد في كتابه (نسيج النّص) حيث ذكر تحت عنصر مفهوم الإحالة أن هذه التّسمية تطلق على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة؛ بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب⁸، ثم عدّد أنواع الإحالة ليصير مفهومها أكثر جلاء باستقصائه أنواعها.

وربما عدول الأزهر الزناد عن إعطاء مفهوم شامل ودقيق للإحالة هو كثرة تشعبها وسعة موضوعها واختلاف حدوثها من نص لآخر، حتى ربما أن الإحالة تردّ من اللّانص، فكما أنّها تتشكل من التّتابع الخطي للكلمات والعبارات داخل التّصوص المختلفة فكذلك نلمحها من الحواس الأخرى التي لها لغتها الخاصة بها.

قال الشاعر: أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة مدعورٍ ولم تتكلم

فأيقنت أن القلب قد قال مرحبا وأهلا وسهلا بالحبيب المقيم⁹

فعدول الحبيبة عن الكلام والاكتفاء بالإشارة قد يكون هنا أكثر إيجاء من استعمال آلية التلفظ التي تختلف درجة بلاغتها من شخص لآخر، وبذلك تكون الإحالة في اللاملفوظ أقوى منها في الملفوظ. وقال الشاعر:

وعينُ الفتى تُبدي الذي في ضميره وتعرفُ بالتجوى الحديث المغمّسا¹⁰

و قال الآخر: العينُ تُبدي الذي في نفس صاحبها من المحبة أو بغض إذا كانا

والعينُ تنطق والأفواه صامتة حتى ترى من ضمير القلب تبياناً¹¹

إذن فالمستنبط من هذه الأبيات أنّ العين هي التي تكون سابقة التّظّر، وأسرع في إيصال الرسالة للمتلقّي من الكلام المنطوق، لذلك فهي تحيل إلى أشياء موجودة في ضمير القلب دون أن ينطق اللسان بها، ومن هذا يصبح للإحالة الحسيّة السّبق في إيراد المعنى المراد دون ملفوظ لصاحب الرسالة. ومن هنا نجد أن الجاحظ (255 هـ) قد أبان في معرض حديثه عن الإشارة على أنّها أبعد مبلغا من الصّوت، ولذلك سمّي بابا تتقدّم فيه الإشارة الصوت¹².

والصّوت كما يقول الجاحظ: «هو آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظا، ولا كلاما موزونا، ولا منشورا إلّا بظهور الصّوت، ولا تكون الحروف كلاما إلّا بالتقطيع والتأليف وحسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللسان»¹³، ومن خلال كلام الجاحظ يتبيّن لنا أنّ ما يحدثه اللسان من صوت وحسن بيان يتألّف من خلاله ذلك المجهول الذي يحزّ نفس المرسل، فكذلك يحدث بهذا بيان الإشارة بيد ورأس وغيرها.

ومع هذا الذي يجعل موضوع الإحالة موضوعا متشعبا يتصل بين موضعين يقوم بينهما التّواصل الإنساني¹⁴. يوصلنا إلى الإشكال الذي لقيه الدّارسون النّصانيّون في ضبط المصطلح واستقصاء جميع حدوده.

2/السياقات التي ترد فيها الإحالة :

12-السياق النصي: يؤدي تعاقب الجمل في النصوص إلى خلق القيمة الفنّية التي من خلالها يجري تتابع الجمل وتلاحم العبارات وتضافر البنى الدلاليّة والنحويّة، فالنّص هرم من المتتاليات المتعاقبة يخدم بعضها بعضا وهذا ابتداءً من تركيب البنية الصّرفيّة للألفاظ إلى البنية الإحاليّة، التي يرتبط فيها أول تركيب في النّص بآخر تركيب (وهذا ما يدخل في مناسبة القول)، فباعتبار هذه البنى يجري النّظم الذي تكلم عنه علماؤنا الأوائل في حقبة من الزمن.

والصّفات التي نجدها في نصّ ما لا يمكن أن تتوافر بنفس الوتيرة في نصّ آخر، وإنّما تكون بدرجة أقلّ أو أكثر وبطريقة تفوقها في نصّ آخر، وإنّما تكون بدرجة أقلّ أو أكثر وبطريقة تفوق صاحبها في النّظم لدى أديب آخر. كذلك. لأنّ مستعمل اللّغة قد يملك من المهارات ما لا نجده عند غيره، ويتقن من الأساليب التعبيريّة ما لا يخطر ببال سواه.

والرّوابط الإحالية تعمل عملا كبيرا في توظيف هذه المعاني التي لا وجود للنص دونها؛ لأنّها تعمل عمل السّلك الذي يصل حبّات العقد مع بعضها البعض بتجانس جدّاب، لذلك فإن النّحاة درسوها من خلال الضّمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وعناصر معجميّة أخرى وهذا في مواضع متفرقة من

كتبهم، كما كانت للمفسرين إضافات ملحوظة إلى المقولات النظرية في مواضع عدة من تفسيراتهم للنص القرآني . «وقد تركز البحث على مستوى واحد، هو النص القرآني إذ أتاح شيوع هذه الروابط وتعدد دلالاتها وبروز دورها في تحقيق الترابط بين أجزاء النص القرآني، إمكان دراستها في سياقات متباينة، وفي أبنية مختلفة في إطار القرآن الكريم وحده دون التوسع في معالجة الربط في نصوص أخرى»¹⁵.

2.2/ سياق الجملة: إنّ تولّد البنية الإحالية في النص جعل من الجملة أساسا من المنظور اللساني لها، فالجملة باعتبارها الجزء الذي لا يتجزأ من النص؛ لأنها تحمل الدلالات الجزئية لتصير بتراكمها مكونة الدلالة المركزية التي تأسس عليها النص .

فمن اجتماع دلالات الجملة تظهر الدلالة المركزية المشتملة على هذه الدلالات التي تأسست في أكناف الجمل المتعاقبة، وبمحتوى الجملة الأولى تأتي الجمل اللاحقة وفق تسلسل منطقي لها. ولئن كان النص هو المدار التأسيسي لعلم اللغة الحديث، فإن الذي عليه الأمر أن الجملة هي حلقة التي لا وجود للنص دونها، وعليه: فمراعاة البنية التركيبية لهذه الأخيرة يمنحها أكثر فاعلية في التواصل الإنساني، سواء داخل النص أو خارجه .

وبما أنّ الجملة المنطوقة أريد بها معنى ما؛ لأجل أن المتكلم أرسل رسالة لسامعه، يريد أن يخبره فيها بشيء ما، فلنتصور شخصين يسيران في سيارة معا حيث

قال الأول للثاني مندهشا: الجو جميل !

فيقول الثاني للأول : بلى، والله إنّّه جميل !.

ثم يقول الأول للثاني : أرايت كيف أن الحقائق زاهية !؟

فيجيبه الثاني : . سبحان الله . إن رحمة ربنا لواسعة !

فيردّ الأول : إنها لكذلك ، ونعمه علينا كثيرة لا تعدّ ولا تحصى .

فإذا تأملنا هذا الحوار البسيط وجدنا أنّ النص تشكّل في بداية الأمر من جملة بسيطة متكوّنة من مسند ومسند إليه: (الجو جميل)، فيأتي التركيب الثاني مكوّنا من جملتين بسيطتين :

الجملة 1: (بلى والله) .

و الجملة 2: (إنّّه جميل) .

والجملتان جاءتا لتأكيد خبر جملة (الجو جميل) وتعلق الجمل مع بعضها ظاهر، لا غبار عليه فعندما قال الشخص الثاني: (بلى والله) فهذا دلّ على تأكيد الخبر الأول، وإنما أراد بالجملة الثانية (إنه جميل) للزيادة في التأكيد والضمير في (إنه) زاد في اتساق الجمل .

ثم يأتي التركيب الثالث مؤسّسا على ما سبق، حيث قال الأول: (أرأيت كيف أن الحقائق زاهية؟!)، واقتضت هذه الجملة أن تكون أطول من الأولى لتفعيل الحوار، والتعلق المعنوي لهذه الجملة بما سبقها ظاهر، فكون أن (الجو جميل) لزم أن تكون الحقائق زاهية ليأتي "التركيب الرابع" من أجل تقرير حقيقة أن: (رحمة الله . سبحانه وتعالى . واسعة) لكون أن هذا المشهد أثر من رحمة الله، ودليل على قدرته سبحانه، ليحدث ذلك المشهد دهشة في نفس صاحبنا الذي لم يكن يتأمل آيات الله لولا أن صاحبه قد ذكره بما

وكانت العبارة الأخيرة منتهى هذا التّحاور البسيط ونتيجته، وهي متصلة أشدّ الاتصال بما سبقها أيضا، فالهاء في (إنّما) أحالتنا إلى (رحمة الله)، وضمير الإشارة (كذلك) أكّد سعة رحمة الخالق، والهاء في (نعمه) أحالتنا إلى الله . سبحانه وتعالى . و(نا) في (علينا) أحالتنا إلى ذاتي المتحاورين مع جواز إحالتها على كل مخلوق من مخلوقات الله تعالى، فكل هذه الضمائر قد أسهمت إسهاما كبيرا في ربط أجزاء الخطاب وسبكه بعضه مع بعض، كما زادت في اتساقه وانسجامه .

ولو زدنا التأمل في معاني النص السابق للاحظنا أنّها تتطور وتتخذ مجرى السلمية دون إهمال لتساوق المعاني بعض وراء بعض، فيتولد المعنى التصاعدي الذي يقوم على بنية الجمل .

أما كون الجملة منفردة خارجة عن نطاقها النصي فالبنية الإحالية تفهم من خلال:

أ/ السياق الخطّي: وهو الذي ترد فيه الجملة كقولنا مثلا: علي مات أبوه. فالمخبر عنه هنا هو: (موت الأب). والهاء عائدة إلى (علي). إذن: يُفهم من خلال السياق أن: (أبو علي هو الذي مات) .

ب/ المقام الحضورى: لا شك أنّ المقام يلعب دورا أساسيا في عملية التّخاطب، ولذلك فالكلام تابع له وخارج منه، فلا نستطيع أن نفصل نصّا ما عن مقامه الذي قيل فيه ففي قوله

-p-: «التّقوى ها هنا»¹⁶ فمن خلال المقام يتّضح معنى هذه العبارة، ألا وهي أن التقوى في القلب؛ لأنّ النبيّ . عليه الصلاة والسلام . قد أشار إلى صدره الشّريف. ومنه فإنّ المقام يلعب دورا متميّزا في تفسير الظواهر اللّغوية المبهمة من خلال سياقها الخطّي وفي تفسير البنية الإحالية.

ج/ المعرفة الذهنية : وهي العلم بحال الخطاب والمخاطبين قبل حصول الخطاب وبعده لبتّم الفهم، ففي قوله تعالى: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)¹⁷، أحالت الكاف في (أعطيناك) إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، لأنّا نعلم أن الخطاب موجّه له، وهو من أعطاه رُبّه نحر الكوثر.

د/ بنية الكلمة : تأتي الكلمات عادة للتعبير عن معنى معيّن تختصّ به كلمة دون أختها، فيندفع الإبهام بمجرد مجيء الكلمة ببنية مخصّصة، والبنية إطار ذهني مفرد وليست هي الكلمة ذات المعنى المفرد¹⁸.
وعليّنا أن نفرّق بين الكلمات التي تحمل معنى في ذاتها والتي لا تحمل معنى إلا من خلال التّركيب الذي ترد فيه، ومع كوّن أنّ الكلمة تحمل معنى الإحالة، فمقصودنا الكلمات التي لها استقلال في المعنى .

وعدّ تمام حسان "المناسبة المعجمية" من عناصر التّضام، «فالمعروف في نظام المعجم أنّ للكلم أقساماً يمتاز كل قسم منها عمّا عداه بواسطة علامات ووظائف محدّدة وأنّ الكلام يبنى على استعمال مفردات هذه الأقسام بوضعها في تتابع لا بدّ فيه من شروط سياقيّة وتركيبية معينة، من هذه الشروط أن يكون بين عناصر الجملة مناسبة من حيث معناها المعجمي، ومعنى ذلك أنّ كل قسم من أقسام يشتمل على ألفاظ تتوزّعها حقول معجميّة مختلفة يضمّ كل منها طائفة من الألفاظ المفردة ذات الشّركة في الطّابع العام للمعنى تختلف في هذا الطابع عن كل طائفة أخرى»¹⁹.

ومع هذا فإنّ ورود لفظة ما في سياق معين، يجعلها الأحق في مجاورة صاحباتها؛ لأنّها تؤدي المعنى المراد الذي لم يجز معه ورود غيرها، وهذا من الأبواب العجيبة في القرآن العظيم، بحيث نجد ألفاظا قد جاءت بتركيب مخصوص لتأديتها معنى مخصوص، له اتصال بما بعده، أو بما قبله داخل النص القرآني، قال تعالى: (وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ)²⁰ جاءت لفظة (يصطرخون) مبيّنة للمعنى الذي قبلها، حين صوّر لنا الخالق حال الكفار داخل جهنّم، (وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا)²¹. فأحالت هذه اللفظة عمّا كان من حال الكفار داخل جهنّم. كما أن بناء (يصطرخون) جاء فريدا:

ص ر خ ← يصرخون ← يصطرخون

وهذا للدلالة على الشّدة في الصّراخ بسبب الخوف والفرع الذي أصاب الكفار²².

بالكلمة المفردة كثير في القرآن الكريم أكثر مما يحصى. قال تعالى: (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ)²³، جاءت لفظة (بأيديهم) لتأكيد وقوع الكتابة²⁴، فلو قيل: (فويل للذين يكتبون الكتاب ثم يقولون ...)

لثوهم أنهم لم يكتبوا وإنما يكون التهي عن الكتابة، فإيراد هذه اللفظة في هذا الموضع دفع هذا التوهم، وأحالتها هذه اللفظة على أن الكتابة وقعت -والله أعلم- ومثال الإحالة

3/السياق المقامي: جميع السياقات التي ترد فيها الإحالة خاضعة لسياق المقام الذي هو في الأساس زمرة الخطاب ومنبع منشأ الكلام، وقديما قالت العرب: "لكل مقام مقال" لذلك فلا يمكن أن تتصور خطابا ما دون وجود مقام يفعله ويوضح مقصده، إلا أن ارتباط العنصر اللغوي داخل الخطاب بالعنصر غير اللغوي هو الذي يمنح تفسير الرابط الجامع بينهما، وهنا تنشأ الإحالة خارج اللغة، التي هي في تصور الزناد إحالة عنصر لغوي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي، كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحب المتكلم، حيث يرتبط عنصر لغوي بالمقام ذاته، في تفاصيله أو مجمله؛ إذ يمثل كائنا أو مرجعا موجودا مستقلا بنفسه، ويمكن أن يحيل عليه المتكلم²⁵. ومثال الإحالة التي ترد في المقام قوله تعالى: (قال بل فعله كبيرهم هذا)²⁶. فاسم الإشارة(هذا) في هذه الآية الكريمة لا يفهم إلا بتحديد مراجع الكلمات الإحالية فيها، فاسم الإشارة يحيل إلى موجود خارجي يفسره المقام.

3/عناصر الإحالة :

أ/المتكلم أو الكاتب : وهو العنصر الأساسي الذي تجري به عملية التخاطب؛ إذ إن الخطاب يتشكل من بنيات اللغة البشرية والمتكلم هو المخوّل له أن يصنع من هذه البنيات صيغا خطية لها دلالات كامنة في ذاته و«المتكلم من وقع الكلام من قصده وإرادته واعتقاده والذي يدل على ذلك أن أهل اللغة متى علموا واعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا وصفوه بأنه متكلم ومتى لم يعلموا ذلك أو يعتقدوه لم يصفوه»²⁷.

وحتى يعبر المتكلم عن معانيه النفسية التي يريد أن يوصلها للمستمع يجب أن يتوافق فهمه للخطاب مع مستمعه لتحقيق عملية التواصل وإلا يبقى الخطاب مبهماً يحتمل من التأويلات مالا يستقيم مع مقاصده التي وُضع لها الخطاب أصلا.

ومن الشروط التي وجب أن يراعيها المتكلم في خطابه أن تكون الإحالة واضحة الدلالة تتماشى وطبيعة اللغة التي يتكلمها المتكلم، ولذلك صار المتكلم (واضع النص) العنصر الأساسي في الإحالة.

ب-العنصر المحيل²⁸ : لو سُئلنا عن تحديد موقع العنصر المحيل من دائرة التواصل لحدّدنا موقعه في الرسالة (النص)؛ إذ إن الرسالة «الجانب الملموس في العملية التخاطبية حيث تتجسّد عندها أفكار المرسل في صورة سمعية، لما يكون التخاطب شفهيًا»²⁹.

ومن هذا يظهر لنا أن الرسالة إمّا أنّ تكون كلاماً شفاهياً³⁰، أو إيحائياً عن طريق الإشارة، وقد أشرنا -في ما سبق- إلى أهمية الإشارة في التواصل ولذلك فالعنصر المحيل يحتلّ موقعاً بين المتكلم (الكاتب) والسماع (المتلقّي) لأجل أنّ الرسالة تتطلب أن تكون متّسقة ينزل فيها المعنى دفعة واحدة ولا يتأخّر فيها عن اللفظ، يقول عبد القاهر الجرجاني: «فإنك تتوخّى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك فإذا تمّ لك ذلك أتبعته الألفاظ وقفوت بها آثارها، وإنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدّم للمعاني وتابعة لها ولا حقة بها والعلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواضع الألفاظ الدالة عليها في النطق»³¹. وعلى هذا يصير اللفظ خادماً للمعنى ولا ينصرف عنه إذ إنّه لا يصحّ أن يجتمع المعنيان في مدلول اللفظ الواحد، فقد أكّد علماء البلاغة الأوائل على أن يكون اللفظ مطابقاً للمعنى، ومن هنا وجب أن يزال اللبس باقتران اللفظ بالمعنى المخصوص المستقرّ في نفس المتكلم.

ج- المحال إليه: قد يكون المحال إليه موجوداً في النص، أو خارجه، ويتمّ تفسيره من المتلقّي (السماع) وفقاً لحضوره الذهني داخل النص، متتبعا لمراد المتكلم ومقصده للوضع اللفظي، وهذا ما يدخل في مفهوم السنن (الثقرة)؛ إذ هو الإطار الذي تتمّ فيه الموازنة بين شخصين أو أكثر، أو هو الوعي بأشكال التخاطب اللغوي وغير اللغوي بين المتخاطبين ليتمّ التواصل بمفهومه الشامل، أو هو: «نسق القواعد المشتركة بين الباث والمتلقّي والذي بدوره لا يمكن للرسالة أن تفهم أو تؤلّ»³². ويعتبر السنن «القانون المنظم للقيم الإخبارية والهرم التسلسلي الذي ينظم عبر نقاطه التقليدية المشتركة بين المرسل والمرسل إليه كل نمط تركيبّي، فمنه ينطلق الباث عندما يرسل رسالة خطابية معيّنة، حيث يعمل على الترميز»³³.

وبعد التّواضع المعجمي من أهم العناصر المساعدة على التواصل بين المتخاطبين لأجل التباين الدلالي الذي يحدث للفظ الواحد داخل البيئات المختلفة. كما أنّه على مستوى النص يجب استيعاب طرائق التعبير والعناصر المساعدة على فهم ما ترمي إليه الألفاظ منفردة ومجمعة وهذا لا يتأتى إلا بمعرفة أشكال الترابط التّحوي والأدوات النّاتجة عن هذا الترابط. وإذا تمّ معرفة العناصر المذكورة آنفاً من المتلقّي (السماع) فإنّه لا يجد صعوبة في تأويل المحال إليه من خلال العنصر المحيل.

د-التطابق بين العنصر المحيل والمحال إليه: حتى تكون الإحالة مقترنة بمسماها اللساني لا بدّ من مراعاة العلاقة القائمة بين العنصر المحيل والمحال إليه، وكان لزاماً أن تكون هذه العلاقة واضحة لتمنح السامع اليقين التامّ من مراد المتكلم، وعلى هذا فمُنشئ الإحالة (المتكلم) وجب عليه مراعاة القيد الدلالي الذي يمنح عنصر التّطابق؛ لأنّ الإحالة علاقة دلالية ومن ثمّ لا تخضع لقيود نحوية، إلّا أنّها تخضع لقيد دلالي وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والمحال إليه³⁴. إلّا أن التّرابط المعنوي بين العنصر المحيل والمحال إليه أو بين الألفاظ وما تحمله من دلالات تظهر علاقتها من انضمام الكلام بعضه إلى بعض، وقد درسه النّحاة من خلال الإعراب؛ لأن هذا الأخير يقوم على أساس الفقه المعنوي لدلالة اللفظ وعمله داخل الجملة أو النّص .

وبهذا لن نذهب مذهب محمد خطابي لأننا لا نستطيع أن ننكر القيد التّحوي الذي يحكم المتكلم ويجعله يضع لفظاً موضع آخر لدلالة الثّاني على معنى لم يكن في الأوّل، ولذلك فالإحالة يحكمها قيد دلالي نحوي، ولا يمكن أن ننكر القيد النحوي بحجة أن الإحالة في نظم الكلام لا تقوم إلا به، وقد كفانا علماؤنا الأوائل عند تأسيسهم لنظرية النظم في شرح ما يترتّب عن تموقع الألفاظ بعضها وراء بعض، وما تحمله من تغير للمعنى بتغير العلامات الإعرابية.

4/وظيفة الإحالة في إطار التواصل :

أ/ الوظيفة النحوية :

ركز عبد القاهر الجرجاني عند تأسيسه لنظرية النظم على الجانب التّحوي الذي يحكم الألفاظ ويجعلها سبباً منه؛ فلا يمكن أن نفصل هذا الجانب عن النظم وهو قانونه وأساسه يقول عبد القاهر: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله فلا تخلّ بشيء منها»³⁵.

فالكلام لا يمكن أن تقوم له قائمة إلّا إذا كانت تحكمه قوانين النحو، فيخضع لأسراره، وينتظم بقواعده، وباعتبار أن الإحالة منبثقة عن الكلام فلا يمكن أن نفصلها عن النحو الذي هو قانون الكلام ودستوره، وعماد الخطاب ونوره، ومتى أخللت به غيّرت من المعنى الذي تريد أن توصله إلى سامعك؛ لأنّ المعاني ما هي إلا بنيات الألفاظ ووليداتّها.

وإذا كانت الإحالة لها وظيفة نحوية، ذلك لأنها وسيلة للربط، فلا يمكن أن يخلو منها نصّ من التّصوص، وتعد الضّمائر الوسيلة الإحالية الأكثر انتشاراً في الكلام، فلا تكاد تظهر قاعدة نحوية إلّا

والضمير يشارك في الربط فيها؛ إذ إنّ ابن هشام(762هـ) قد أورد عشرة أبواب نحوية يكون فيها الضمير رابطاً³⁶.

أ1/ **الجملة الواقعة خبراً:** يرى النحاة أن الجملة الواقعة خبراً إن لم تكن مبتدأ في المعنى احتاجت إلى ضمير، والسبب في ذلك هو أن: «الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصدت أن تجعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير إذ هو الموضوع يمثل هذا الغرض»³⁷.

أ2/ **الجملة الموصوف بها :** وهذه الجملة يربطها الضمير إما مذكوراً نحو قوله تعالى: (حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤه)³⁸، فالضمير في نقرأه محيل إلى الكتاب، وحتى يستقيم معنى هذه الآية الكريمة كان لزاماً أن الضمير يربط المعنى الأول (تنزيل الكتاب) بالمعنى الثاني (القراءة)؛ إذ لا تتم القراءة إلا بتنزيل الكتاب، وإما يكون الضمير مقدراً مرفوعاً كان، أو منصوباً، أو مجروراً نحو قوله تعالى: (وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ)³⁹.

أ3/ **الجملة الموصول بها الأسماء:** وهذه الجملة أيضاً تحتاج إلى ضمير يربطها بالموصول والضمير فيها إما مذكوراً نحو قوله تعالى: (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)⁴⁰، أو مقدراً كقوله تعالى: (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)⁴¹ فعمل الضمير العائد في الصلة إنما لأجل أن يعلق الصلة بالموصول ويتممها به؛ إذ لا يتم الموصول إلا بصلته بكلام بعده تام ليصير اسماً بإزاء مسمى⁴²، «ولا يتم الاتصال بين الصلة والموصول إلا بالربط (الضمير) الذي يعود على الموصول؛ حيث لا بدّ في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويأذن بتعلقها به... فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله أذن بتعلقها به»⁴³.

أ4- **الجملة الواقعة حالاً:** إنّ هذه الجملة تحتاج إلى رابط يربطها بصاحب الحال، والربط في جملة الحال إما الواو والضمير معا أو أحدهما ومثاله قوله تعالى: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ)⁴⁴ فجملة (وجوههم مسودة) حال من (الذين كذبوا) والضمير في (وجوههم) أحوال إلى (الذين كذبوا)، فأسهم هذا الضمير بربط جملة الحال بتعلقها ولولا وجود هذا الضمير لما استقام معنى الآية ومراد الله سبحانه وتعالى.

ويشير ابن بعيش إلى أن الجملة الواقعة حالاً لا بد لها من رابط يربطها بما قبلها، ولا يجوز أن لا يؤتى برابط يربط الجملة بأول الكلام، فإن جيء به دلّ على أن الكلام معقود⁴⁵.

أ5- الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغلة عنه: كما في قولنا: زيدا ضربته، أو زيدا ضربت أخاه، فالضمير في هذين المثالين يحيل إلى الاسم المتقدم (زيد).

أ6. بدلا البعض والاشتمال: يحتاج هذان النوعان من البديل إلى الضمير العائد على المبدل منه ويعمل الضمير هنا على ربط البديل بالمبدل منه ويعلقه به ⁴⁶، والضمير فيهما، إما أن يكون مذكورا نحو قوله تعالى: (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ) ⁴⁷، أو يكون مقدرا نحو قوله تعالى: (وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ⁴⁸ والتقدير (من استطاع إليه سبيلا).

أ7- معمول الصفة المشبهة: والضمير الرابط إما أن يكون مذكورا كما في قولنا: زيد حسن وجهه، أو مقدرا نحو: زيد حسن وجهها، والتقدير (حسن منه وجهها).

أ8- جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء: وهو مما يربطه الضمير، وسبب مجيء الضمير في جواب الشرط- كما يرى الرضي الاسترأباضي- لأن جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة، والشرط قيد فيه، فلا يعتبر الضمير إلا رابطا فيه، فقولك: زيد إن جاء فأكرمه، أولى من: فأكرم، وإن كان واقعا على غير المبتدأ من حيث المعنى، نحو: زيد إن جاءك فأكرمني، كفى الضمير في الشرط. ⁴⁹

والضمير هنا إما أن يكون مذكورا، نحو قوله تعالى: (فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ) ⁵⁰، أو مقدرا نحو قوله تعالى: (فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) ⁵¹ والتقدير (في حجه).

هذه مسائل ذكرها النحاة في مسألة ربط الضمير الإحالي للوظائف النحوية التي تستند إلى التركيب، وهناك مسائل أخرى لا يتسع ذكرها في هذا المقام.

2/ الوظيفة البلاغية:

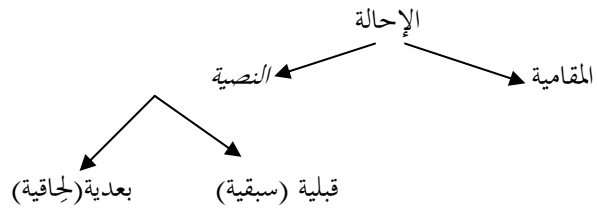
البلاغة لا تكون من المتكلم فقط؛ بل: «ربما البلاغة في الاستماع، فإنَّ المخاطب إذ لم يحسن الاستماع، لم يقف على المعنى المؤدى إليه المخاطب، والاستماع الحسن عون البليغ على إفهام المعنى» ⁵²، والسماع هو من يعطي الفرصة لمحدثه كي يوصله المعنى الذي يجري لأجله التخاطب؛ ف «الكلام يتعلق بالمعاني والفوائد بالمواضعة، لا شيء من أحواله، وهو قبل المواضعة، إذ لا اختصاص له، لذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته لاختلاف اللغات، وبعد وقوع التواضع، يحتاج إلى قصد المتكلم، واستعماله فيما قررته المواضعة» ⁵³، وهنا يستقر فهم الإحالة داخل الخطاب؛ لأن السامع لا يستطيع أن يفسر الإحالة إلا باستماعه الجيد، ووعيه بمضامين الخطاب، هذا إذا كان النص مسموعا أما إن كان مكتوبا،

فواجبٌ على المتلقي أن يكون حاضر الذهن، واسع الفكر، بحيث يتمكن من استحضار مجاميع النص حين تستدعي الضرورة لتفسير الألفاظ الخيلة، وفهمها وفق مراد الكاتب .

إن الوعي بالنص يتطلب اهتمام المتلقي بالعناصر المكونة له، والتي يتم من خلالها بيانه وفهمه، ويتضح بها انسجامه وسبكّه، فلا ينبغي أن يغيب على السامع (القارئ) ترتيب الألفاظ وإيجاءاتها، والتراكيب ونسجها، والمعاني وصلاتها، لكي لا يكتنف النص الغموض، ولا تعتوره مسالك يصعب الفهم دونها، فلا تتحقق معها الأهداف التواصلية والمقاصد المرجوة.

والاهتمام بالمتلقي يعد أمراً ضرورياً وشرطاً أساسياً في العملية التواصلية، ركز عليه علماء البلاغة تركيزاً أكيداً؛ فنجد الجاحظ يقول: «مدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقاتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم»⁵⁴. فلكل مستمع (قارئ) منزلته من النص وموقعه من الخطاب، فأنت تتكلم من الصغير فيكون كلامك أكثر إفصاحاً فيه من الكبير، وتتكلم مع العالم فتختار الألفاظ التي ترقى بفهمك وتتماشى مع معرفتك فتنسج قطعة من كلام تشوق نفسك إلى إعادة ذلك التركيب فلا تستطيع، وتكتب للصغير فتنزل بأسلوبك إلى فهمه، وتلكم للكبير المثقف تفرق بأسلوبك إلى أعلى درجاته حتى يوافق فهم قارئك إلى ما تفهم أنت من نصك... وهكذا يجري تواصلك مع الناس كلا في مرتبته ومقامه.

5/أنواع الإحالة : للإحالة نوعان: إحالة نصية (داخلية) ، وإحالة مقامية (خارجية)، وتنقسم النصية إلى قسمين : إحالة قبلية، وإحالة بعدية كما هو موضح بالمخطط التالي:



وفيما يلي تفصيل هذه الأنواع :

1/الإحالة النصية: وهي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ؛ سابقة كانت أو لاحقة، بمعنى : «العلاقات الإحالية داخل النص سواء كانت بالرجوع إلى سابق، أو بالإشارة إلى ما سوف يأتي داخل النص»⁵⁵ وهي نوعان :

أ/ الإحالة القبليّة (السبقيّة) : وهي استعمال عنصر لغوي، يشار به إلى كلمة أخرى، أو عبارة سابقة في النص، أو المحادثة، وفيها يجري تعويض المفسر بما يحال إليه، مثال¹: (أنجز الطالب واجبه) فالضمير في (واجبه) أحال إلى الطالب المذكور، دون إعادة ذكره.

مثال²: وقد تكون الإحالة بإعادة الكلمة المقصودة دون إضمارها، وهذا كقولنا: (اشتدّ البرد، البرد قارس)، فكلمة (البرد) الثانية، هي نفسها الأولى، ولكن لم نضمّرها بقولنا: (اشتدّ البرد، إنه قارس).
ب/ الإحالة البعدية (اللاحقة): وهي استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو مفهوم آخر يتحدد من خلال السياق، وهذا الأمر نجده في الوظيفة التي يؤديها الضمير في العربية، وضامرات الإشارة و- كذلك -الموصلات... وكل هذه العناصر محققة للاتساق النصي .

2/ الإحالة المقامية: وهي: ارتباط عنصر لغويّ بعنصر غير لغويّ، وذلك كأن يحيل الضمير أو الإشاري... إلى ذات خارج النصّ⁵⁶.

ولو أحدثنا مقارنة بين الإحالتين (المقامية والنصية) نجد أنّ: النصية أكثر تعقيدا من الأولى ذلك لأنّ:
- المقامية مرتبطة بمفهوم واحد بين السياق الخطي والمقام، ومتعلقة بمفهوم الإشارة، فلا يجد المتلقي صعوبة في فك شفرتها.

- النصية يتجاذبها الملفوظ، وتتطلب حضورا ذهنيا في أطراف النص لعدم الغلط في تحديد المحال إليه.

الخاتمة :

من النتائج التي يمكن استخلاصها ما يلي:

1/ تشعب موضوع الإحالة واستحالة تقييد مفهومها بالسياق الخطي للغة، ذلك أنّها تأخذ أشكالاً شتى في التواصل البشري.

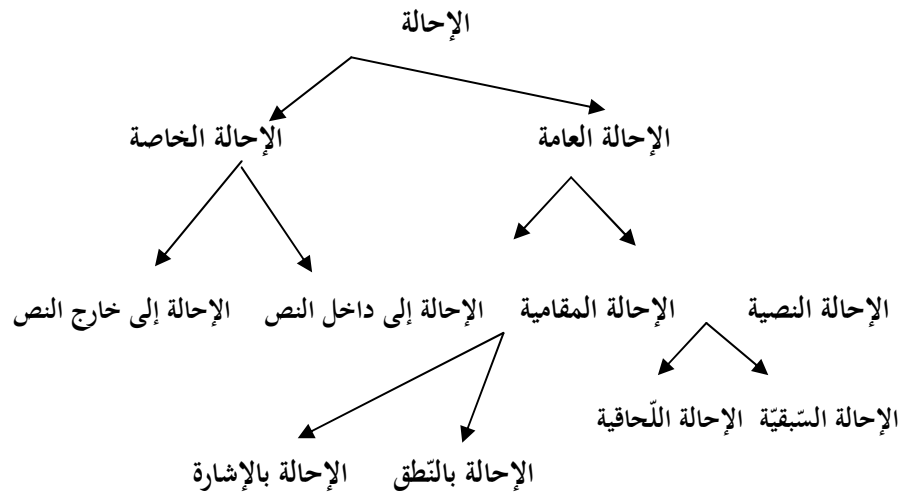
ولقد رأينا ذلك الارتباط الوطيد بين عناصر الإحالة وعناصر التواصل، بما يتيح لها امتدادا واسعا بين المكتوب من الكلام والمنطوق، وربما أنّها تمتد إلى التعبير بالإشارة .

2/ الإحالة موضوع لساني حديث له جذوره في الثقافة العربية، فمما لا يتجادل فيه اثنان أن في التراث اللغوي العربي ومضات تومئ إلى أن علماء العربية كانت لهم إسهامات متنوعة في التطرق إلى مفهوم الإحالة بمعناها الذي عرفناه لها في الدراسات الغربية، وإن كان بعضها مقصورا في حدود الجملة إلا أن الكثير منها تجاوز حدود الجملة إلى النص وهذا الذي يظهر عند المفسرين والبلاغيين والأصوليين، حتى

ولئن كانت دراساتهم وجهتها الجملة، إلا أنها تصلح أن تكون في الكثير من الأحيان عنوانا لتحليل النصوص.

3/ الوظيفة الحقيقية للإحالة تظهر من خلال ظهورها في السياق النصي، فهي تعمل على ربط أجزاء النص ببعضه البعض، وتجعله متسقاً تبنى فيه المعاني على نسق واحد يصعب التأويل لها دون الرجوع إلى الترجم الذي خرجت منه. وهي تعمل في الجملة نفس العمل، إلا أن عملها في النص أوضح، وأثرها عليه أظهر، كما أن الإحالة تربط النص بمقامه الذي وجد فيه، وهذا من خلال الإحالة إلى ما هو خارج النص؛ حيث تمّ جسراً بين ما هو لغوي وما هو غير لغوي.

مخطط أنواع الإحالة:



هوامش:

¹ ينظر: الزبيدي محمد مرتضي الحسيني، تاج العروس، المطبعة الخيرية، مصر، ط1، 1306هـ، مادة (حول).

² ينظر: الفيروز آبادي مجد الدين، القاموس المحيط، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 137هـ، 1952م، مادة (حول).

³ ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دط. ط1، 1392هـ، 1972م، مادة (حول).

⁴ روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998م، ص 122.

- ⁵ سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، مكتبة زهراء الشرق . القاهرة.، ط1، دت.، ص82.
- ⁶ ينظر: المرجع نفسه، ص82.
- ⁷ المرجع السابق، ص92.
- ⁸ ينظر: الأزهري، نسيج النص، المركز الثقافي العربي، ط1، 1993م، ص121.
- ⁹ القائل مجهول.
- ¹⁰ أبو عثمان عمر بن بحر بن الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط7، 1998م، 78/1.
- ¹¹ ينظر المصدر نفسه، 79/1.
- ¹² ينظر المصدر نفسه، 79/1.
- ¹³ المصدر نفسه، 79/1.
- ¹⁴ أعني به الملفوظ وما وراء الملفوظ.
- ¹⁵ سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية ، ص80.
- ¹⁶ أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب "لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه"، (3/ 128)، برقم: 2442.
- ¹⁷ سورة الكوثر: الآية [1].
- ¹⁸ ينظر: تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب ، القاهرة، ط1، 1993م، ص17.
- ¹⁹ تمام حسّان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م، ص50.
- ²⁰ سورة فاطر: الآية [37].
- ²¹ السورة نفسها: الآية [36].
- ²² ينظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير ، الدار التونسية للنشر، دط، 1984م، 318/2.
- ²³ سورة البقرة: الآية [79].
- ²⁴ ينظر: التحرير والتنوير، 577/2.
- ²⁵ نسيج النص: ص119.
- ²⁶ سورة الأنبياء: الآية [63].
- ²⁷ المصدر نفسه: ص44.
- ²⁸ يسميه بعض الدارسين (اللفظ المحيل) ونؤثر أن نسميه (العنصر المحيل) فهو إما أن يكون لفظاً أو غيره من عناصر التواصل.
- ²⁹ الطاهر بومزير، التواصل اللساني والشعرية، منشورات الاختلاق، ط1، 2007م، ص27.

- ³⁰ وقد تكون الرسالة نصا مكتوبا.
- ³¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م، ص97.
- ³² عمر أوكان، اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، دت، ص49.
- ³³ المرجع نفسه، ص48.
- ³⁴ محمد خطابي، لسانيات النص، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2005م، ص17.
- ³⁵ المصدر نفسه، ص113.
- ³⁶ ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: فيصل عيسى البابي، دط، دت، 502/2-510.
- ³⁷ الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، جامعة قاروس، دط، 1978م، 238/1.
- ³⁸ سورة الإسراء: الآية [93].
- ³⁹ سورة البقرة: الآية [48].
- ⁴⁰ سورة الزخرف: الآية [71].
- ⁴¹ سورة المؤمنون: الآية [33].
- ⁴² ينظر: أبواب البركات كمال الدين عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد، أسرار العربية، تح: محمد بحجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دط، دت، ص381.
- ⁴³ ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م، 289/2.
- ⁴⁴ سورة الزمر: الآية [60].
- ⁴⁵ ينظر: شرح المفصل، 24/2.
- ⁴⁶ ينظر: أسرار العربية، ص298-299، وشرح المفصل، 64/3.
- ⁴⁷ سورة المائدة: الآية [71].
- ⁴⁸ سورة آل عمران: الآية [97].
- ⁴⁹ ينظر: شرح الكافية، 96/4.
- ⁵⁰ سورة المائدة: الآية [115].
- ⁵¹ سورة البقرة: الآية [197].
- ⁵² الصناعتين، ص25.
- ⁵³ سر الفصاحة، ص42، 43.
- ⁵⁴ البيان والتبيين، 93/1.

⁵⁵ صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2000م، 40/1.

⁵⁶ ينظر: هالداي ورقية حسن، الاتساق في الإنجليزية، لندن، 1976م، ص37.